معركة الذباب !

للأستاذ محمود أبو رية

قامت فى الشهور الأخيرة معركة حامية بين مجلتى لواء الإسلام والدكتور حول حديث الذباب(١) فالأولى تتمسك بهذا الحديث وتصر على إثباته ليأخذ الناس به ويصدقوا بمدلوله مرتكنة على أن كتب الحديث قد أوردته ومنها البخارى . وأما الثانية فتدفع هذا الحديث وتستبعد صدوره عن النبى الذى لا ينطق عن الهوى؛ وحجتها ما أثبته العلم وحققته التجربة من ضرر الذباب وأنه ناقل للعدوى فى أمراض كثيرة

وإن المرأ ليأسى أن يقوم إنسان فى هذا العصر الذى زخرت فيه بحار العلم وأخرجت من درر المخترعات والمستكشفات ما يدهش العقول ، وتسابق أهلوه فى مضمار العلم ما استطاعوا للانتفاع بما خلق الله لهم وسخره لعلومهم فى السموات والأرض متخذين فى ذلك كل سبب من أسباب العلم والتجربة — فيشغل الناس بهذه الأبحاث العقيمة التى لا تنفع ولا تفيد بل هى إلى إساءة الدين أدنى وإلى ضرر الناس أقرب

ولقد كان جديرا بمجلة لواء الإسلام التى ترى بين محرريها علماء فضلاء أمثال الأستاذين عبد الوهاب خلاف بك وعبد الوهاب حموده بك أن تسود صفحاتها بسطور فى مثل هذا البحث العقيم الذى يفتح ولاريب على الدين شبهة يستغلها أعداؤه ويتوارى منها أولياؤه . وأن تدع الأمر فى مثل هذا الحديث إلى العلم وما وصل إليه بأبحاثه الدقيقة وتجاربه الصحيحة التى لا يمكن نقضها ولا يرد حكمها !

وماذا يضر الدين إذا أثبت العلم ما يخالف حديثا من الأحاديث التى جاءت من طريق الآحاد ، وبخاصة إذا كان هذا الحديث فى أمر من أمور الدنيا التى ترك النبى صلوات الله عليه أمرها إلى علم الناس . وهل أوجب علينا الدين أن نأخذ بكل حديث حملته كتب السنة أخذ تسليم وإذعان ! وفرض علينا أن نصدقها ونعتقد بها اعتقادا جازما !

إن الأخذ بكل ما جاء فى كتب الحديث أخذ تسليم وإذعان إفراط فى الثقة لم يأمر به العلم ويخالف لما وضعه العلماء من قواعد لعلم الحديث . ذلك بأن الذى يجب التصديق به واعتقاده إنما هو الخبر (المتواتر) فحسب؛ وليس عندنا كتاب يجب اعتقاد كل ما جاء به اعتقادا جازما يبعث اليقين إلى القلب غير القرآن الكريم الذى جاء من طريق (التواتر) والذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

أما الأخبار التى جاءت من طريق الآحاد وحملتها كتب الحديث فإنها لا تعطى اليقين وإنما تعطى (الظن) والظن لا يغنى من الحق شيأ. وللمسلم أن يأخذ بها ويصدقها إذا اطمأن قلبه بها وله أن يدعها إذا حاك فى صدره شئ منها . وهذا أمر معروف عند النظار من علماء الكلام والأصول والفقه ولم يعارض فيه إلا (زوامل الأسفار) من الحشوية الذين لا يقام لهم وزن

وإذا نحن أخذنا حديث الذباب على إطلاقه ولم نسلط عليه أشعة النقد فانا نجده من أحاديث الآحاد وهى التى تفيد الظن — وإذا لم يسعنا ذلك فى رده بعد أن أثبت العلم بطلانه فليسعنا ما وضعه العلماء من قواعد عامة — ومن هذه القواعد (أنه ليس كل ما صح سنده يكون متنه صحيحا ، ولا كل ما لم يصح سنده يكون متنه غير صحيح — بل قالوا — إن الموضوع من حيث الرواية قد يكون صحيحا فى الواقع ، وأن صحيح السند قد يكون موضوعا فى الواقع . ومن القواعد المشهورة : أن من علامة الحديث الموضوع مخالفته لظاهر القرآن أو القواعد المقررة فى الشريعة أو للبرهان العقلى أو الحس والعيان وسائر اليقينيات

وإذا قيل إن هذا الحديث قد رواه البخارى وهو لا يروى إلا ما كان صحيحا ، فإنا نرد على ذلك بأن البخارى قد روى فى

---

(١) نص هذا الحديث : إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه ، فان فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء . رواه البخارى وابن ماجه عن أبى هريرة ، وفى رواية بزيادة (فانه يتقى بجناحه الذى فيه الداء . وفى رواية ثالثة . إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغفله منه فان فى أحد جناحيه سما وفى الآخر شفاء وأنه يقدم السم ويؤخر الشفاء وفى رواية رابعة إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله أو ليطرحه فان فى أحد جناحيه شفاء وفى الآخر داء . وفى رواية خامسة فانه يتقى بجناحه الذى فيه الداء فليغمسه كله !

كتابه ما اعتبره هو صحيحا عملا بظاهر الإسناد لا ما ثبت في الواقع أنه صحيح. ومن أجل ذلك لا يلزم غيره بما اعتبره هو. وإذا قالوا حديث (متفق عليه) فليس معنى ذلك أن الأمة كلها قد اتفقت على صحته، وإنما معنى ذلك أن البخاري ومسلم قد اتفقا على روايته

قال الزين العراقي في شرح ألفيته «وحيث قال أهل الحديث: هذا حديث صحيح فمرادهم فيما ظهر لنا عملا بظاهر الإسناد لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة. هذا هو الصحيح عند أهل العلم المحققين

ولهذه القواعد وغيرها مما عرف من تاريخ الحديث قال عبد الرحمن بن مهدي «لا يكون إماما في الحديث من تتبع شواذ الحديث أو حدث بكل ما يسمع أو حدث عن كل أحد»

وقال ابن أبي ليلى «لا يفقه الرجل في الحديث حتى يأخذ منه ويدع»

وقال الأستاذ الإمام محمد عبده «لا أومن بحديث تعرض لي شبهة في صحته. وليست الشبهة في النبي وقوله، ولكنها فيمن روى عن النبي. ولذلك قال الإمام أبو حنيفة في سبب رده لبعض الأحاديث «ردي على كل رجل يحدث عن النبي بخلاف القرآن ليس ردا على النبي ولا تكذيبا له ولكنه رد على من يحدث عنه بالباطل، والتهمة دخلت عليه ليس على نبي الله. وكل شيء تكلم به النبي فعلى الرأس والعين قد آمنا به وشهدنا أنه كما قال..»

على أننا إذا سلمنا كما قلنا بأن النبي صلوات الله عليه قد نطق بهذا الحديث ثم أثبت العلم ضرر القباب فليس علينا من بأس في الرجوع عنه وعدم الأخذ به لأنه من أمور الدنيا. وإنما في ذلك أسوة حسنة بما فعل النبي صلوات الله عليه حينما رأى أهل المدينة يؤبرون النخل فأشار عليهم بأن لا يؤبروه. ولما ثبت بعد ذلك ضرر عدم التأبير وخرج التمر شيصا قال لهم الذي حديثه المشهور «إنما ظننت ظنا فلا تؤاخذوني بالظن؛ ولكن إذا حدثتكم عن الله شيأ فخذوا به. وفي رواية «إذا أمرتكم بشيء في دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر» ثم ختم حديثه بهذه القاعدة الجليلة العامة التي يصح أن تكون دستورا للمسلمين على مر العصور كلها، والتي تثبت بحق أن الدين الإسلامي صالح لكل زمان ومكان وأنه صديق العلم وعدو الجهل وهذه القاعدة هي «أنتم أعلم بأمر دنياكم»

أما راوي هذا الحديث وهو أبو هريرة فقد ردوا له أحاديث كثيرة في حياته وبعد مماته حتى من التي صرح بأنه سمعها بأذنه من النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث «خلق الله التربة يوم السبت» الذي رواه عنه مسلم في صحيحه فقد قال البخاري وغيره إن أبا هريرة قد تلقاه من كعب الأحبار اليهودي

وإنا نكتفي بهذه الكلمة الصغيرة اليوم ونشكر لحضرة النطاسي البارع الدكتور سالم محمد الذي أثار هذا البحث النافع وندعوه وسائر زملائه الأطباء ثم رجال العلم جميعا من مهندسين وفلكيين وجغرافيين وغيرهم أن يستمروا في أبحاثهم العلمية النافعة بوسائلهم الصحيحة التي دعا إليها الإسلام ولا يخشوا أحدا في ذلك «فأنتم أعلم بأمر دنياكم»

المنصورة — محمود أبو ريه

ظهرت الطبعة الثانية للرحلات الأولى والطبعة الأولى

للرحلات الثانية من كتاب

رحلات

لصاحب العزة الدكتور عبد الوهاب عزام بك

سفير مصر في الباكستان

ثمن الأول ثلاثون قرشا والثاني أربعون قرشا عدا أجرة البريد

والمجلدان يطلبان من مجلة الرسالة ومن المكتبات الشهيرة